

"الأوساخ النفطية" والنظافة السياسية

واسعة النطاق من "النهار" معززة بالوثائق لم تلق اهتماماً من احد في السلطة، ولا هي حركت النيابة العامة ولا مجلس النواب؟
الجواب واضح، ان عمدا ضالعا في الاهدار والارتكابات والتجاوزات، تجرى محاكمته علنا، لم يكن يسمح بأن يقال للمرتكب والمهمر "ما أحلى الكحل في عينك".
عمد يغطي ويتستر ثم يوآي تاركا خلفه الكثير من "الأوساخ" النفطية وسواها، وعمد يطل شفافا نظيفا يكره الأوساخ و... أصحابها.
هذا سمح، وذلك منع.

لقد انتظر اللبنانيون عمدا ونصف عمدا، وهم صابرون أملون في حكم عادل، وإن مستبد.
ولكن ماذا كان حصل لو لم يأت هذا "العادل المستبد"؟
كان استمر التردّي وزادت أرباح التجارة بـ "الأوساخ" على انواعها.
ان الوضع يتطلب أكثر من تسليم الأمر للمصادفة والحظ.
وقد كشف الملف النفطي ان لبنان في حاجة الى قضاء مستقل قادر على حماية المجتمع من النافذين، مهما عظم شأنهم وعلت مرتبتهم. قضاء محصن يتساوى أمامه جميع المواطنين، ولا فرق لديه بين حاكم ومحكوم، أو بين رئيس ومواطن من عامة الشعب.
ونظّم القاضي في نظامنا الحالي القائم أصلاً على التدخل السياسي في شؤونه، تعييناً وترقياً وصرفاً من الخدمة، اذا طلبنا منه ان يقف للحاكم بالمرصاد.
والنيابة العامة، كونها مسؤولة عن حماية المجتمع، لا تعمل في فراغ، كما ليس في وسعها تجاهل الحاكم والحكم، ومصالح البلاد العليا، وغالباً ما تتماهى هذه المصالح ومصالح الحاكم ونفوذه.

والقضاء المستقل الذي يتطلع اليه اللبنانيون - مع صديقنا الرئيس حسين الحسيني والقائلين برأيه في هذا الشأن - ليس هو القضاء الذي يلاحق ويقاصص ويسجن ويقضي بالشنق، بل هو القضاء الذي يحمي الحقوق ويحقق المساواة ويعدل ويقوّي اللحمة بين المواطنين.

ومثل هذا القضاء يثبّت اركان الدول ويوحّد أهلها ويمنع تحولها مكباً "لأوساخ" الحكام نفطية كانت أم سياسية.
ولو كان لنا مثل هذا القضاء لما اندحرننا الى مثل ما أوقفنا فيه بارسوميان وأمثاله ممن يعدنا الحكم الجديد بان سيف العدالة سيطولهم ويسترجع حقوق الدولة من جيوبهم وخزائنتهم.
قبل قانون الانتخاب وقانون الاحزاب وقانون اللامركزية الادارية، نريد قانون القضاء المستقل، وجبذا لو يعطى الشعب شرف اختيار قضاته.

ادمون صعب

"ان تسلسل الاحداث المأسوية الذي نشهده حالياً له صلة وثيقة بنظامنا السياسي وبسوء أداء مؤسساتنا الجمهورية، فهي تواجه المرض بالخوف والذجل، مفضلة ايجاد أكباش محرقة، في حين ان المطلوب اصلاحات ضرورية لنظام الصحة وادارتها، وفوق كل ذلك احقاق حقوق الضحايا".

بلاندين كريجل
في كتابها "الدم والعدالة والسياسة".
(حول فضيحة الدم الملوّث في فرنسا وتبرئة رئيس الوزراء السابق).

نكاد لا نصدّق ما يجري منذ ايام في قصر العدل في ملف ما سمي "الرواسب النفطية". وهو الملف الذي جرّ الى التحقيق مجموعة من المتهمين على رأسهم الوزير السابق شامي بارسوميان الذي سبق له ان ادعى على "النهار" في هذه القضية اثر فضحها في ١٠ شباط ١٩٩٨ تهريب كميات كبيرة من المازوت بواسطة الباخرة "سريفوس" من مصفاة الزهراني وبيعها بأسعار زهيدة على انها "أوساخ بتروولية" - على ما جاء في رد بارسوميان علينا في اليوم التالي - مقصدها النمائي ايطاليا، في حين ان "النهار" تتبعت خط الباخرة فلم تتوقف في ايطاليا بل تابعت سيرها الى تكساس في الولايات المتحدة حيث أفرغت حمولتها نفطاً كامل الاوصاف! وأمطرنا يومها الوزير بارسوميان، والمدير العام نقولا نصر والمدير العام المعاون لمنشآت النفط في الزهراني خليل امبريس، ثم الخير الكيماي في مختبر المصفاة نبيه صغير، ببيانات وفحوص وتحاليل مخبرية، هي اليوم موضوع تدقيق وتمحيص من القضاء، وكلها تزعم أن ما حملته الباخرة "سريفوس" هو "أوساخ نفطية" وان "المعلومات الواردة في الخبر لا تستند الى أي اساس ومخالفة للواقع بمستندات غير قابلة للرد"!؟
واضاف بارسوميان في رده على "النهار" مشمداً مجلس النواب على صحة اقواله و... افعاله على أساس "ان هذا الموضوع سبق للسيد الوزير ان تناوله بشكل مطوّل خلال جلسة مناقشة مشروع الموازنة العامة في مجلس النواب".

من حق القاريء المواطن والرأي العام ان يتساءلا اليوم: أين كان القضاء عندما نشرت "النهار" اخبار الباخرة "سريفوس" وما عليها؟ بل أين كان مجلس النواب آنذاك حيث راح الوزير السابق بارسوميان يصول ويجول واضعا نفسه فوق الشبهات؟ ولماذا لم تتألف اثر ذلك لجنة تحقيق برلمانية تضع يدها على الملف النفطي وتجاوزات "الكراتل" المعروف، انطلاقاً من قضية باخرة "الأوساخ النفطية"؟

بل لماذا كان الخط مفتوحاً في اتجاه واحد: ادعاء بارسوميان على "النهار" بنشر "أخبار كاذبة" وتشويه سمعته والإساءة الى "نزامته" و"شفايته" الخ...؟
ولماذا تفعّ أخبار شركة "فالكون" المنافسة لشركات ناجي عازار ورفاقه في وضع اليد على الملف النفطي وارسال الوزير بارسوميان ومعاونيه الى السجن، وان موقتا، في حين ان حملة